

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



MISSION PERMANENTE
DU ROYAUME HACHEMITE
DE JORDANIE
Case postale 1716 - 1211 Genève 1
SUISSE

البعثة الدائمة
للمملكة الأردنية الهاشمية
ص.ب: ١٧١٦ - ١٢١١ جنيف ١
سويسرا

Ref. No.

الرقم :

Date :

التاريخ:

كلمة معالي السيد عبدالاله الخطيب
وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية

الجزء رفيع المستوى

الدورة الرابعة لمجلس حقوق الانسان

٢٠٠٧/٣/١٢

يرجى التدقيق عند الإلقاء

السيد الرئيس...

لقد خطت الأسرة الدولية خطوات ملموسة في ميدان حقوق الإنسان منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام ١٩٤٨ والذي تعززت مبادئه في عدد من المواثيق الدولية، أهمها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللذين يشكلان مع نص الاعلان تراثاً راسخاً. وفي هذا السياق، أصابت الأسرة الدولية عندما أولت الفئات المستضعفة في المجتمع كالنساء والأطفال والأقليات أهمية خاصة.

كما تعاونت الأسرة الدولية لخلق البيئة المساعدة لتمكين مختلف الفئات من ممارسة الحقوق والتمتع بالحريات الأساسية لاسيما حقها في الحرية والكرامة وممارسة هذه الحقوق بشكل طبيعي؛ فجرى الاهتمام بمشاكل الفقر والبطالة والتنمية والتمييز والإفلات من العقاب والعدالة وسيادة القانون وحرية المعتقد.

غير أن المسيرة لم تكن أبدا سهلة لا سيما على صعيد التطبيق والممارسة، إذ كان علينا أن نرى ونعيش الأهوال المرعبة التي رافقت الحروب والصراعات الداخلية والدولية والنزاعات المسلحة ووجود الإحتلال الأجنبي لنرى كم هي مزعزعة وغير مستقرة مسيرة حقوق الإنسان في كثير من المناطق. لا بل عشنا في غير مناسبة حالات من تأنيب الضمير ونحن نتابع ممارسات في زمن ليس بعيد لا

تليق بالإنسان المتحضر مثل الإبادة وجرائم الحرب والمجازر واستهداف المدنيين أثناء الحروب.

وهكذا برز البعد الإنساني للأمن الدولي والبعد التنموي لحقوق الإنسان بشكل تكاملي، وعندها اطلقنا شعار أن الأمن والتنمية لا يمكن أن يتحققا إذا لم نحقق نحن الإحترام الكافي لحقوق الإنسان. ثم أدركنا أن الفجوة بين النظرية والممارسة تتسع ولا بد من معالجة ذلك، مما استدعى تفعيل الجانب المؤسسي؛ فعملنا على إنشاء هذا المجلس الذي رافق قيامه توقعات عالية.

ولذلك كلنا أمل الا تُحبط هذه الإنطلاقة من ذات العقبات التي أحبطت جهود لجنة حقوق الإنسان السابقة. وأول ما يتبادر للذهن في هذا الصدد تضارب مبادئ حقوق الإنسان في بعض الأحيان مع التوجهات السياسية ومصالح للدول، سواء تم ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر. ولضمان التمتع الأمثل بحقوق الإنسان، فلا بد من توفير الوعي والمعرفة والإمام بآليات ممارستها، خاصة التعامل مع من حرموا منها ومع من يحول دون ممارسة هذه الحقوق على حد سواء. كما اهتمنا بتعزيز القدرات الوطنية في المجتمعات التي تحتاج إلى بناء القدرات، بما في ذلك في أوساط كثير من المجموعات والفئات من أصحاب الحقوق. كما ينبغي أن يصاحب ذلك درجة كافية من الإلتزام لتمكين أصحاب الحقوق والحريات من ممارستها والحيلولة دون إنتهاكها.

السيد الرئيس...

بالرغم من التقدم في صياغة ووضع معايير ومبادئ هامة وبناء مؤسسات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، برزت أماننا عقبات جديدة أوجبت علينا مواصلة التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة في ميدان حقوق الإنسان بحيث تعمل ليس فقط كفرقاء في حوار دائم، بل كفريق موحد لتخطي العقبات الهيكلية في النظام الدولي والمعوقات لدى المؤسسات الوطنية. ويجب الا يشعر اي طرف ان هناك استهداف له ولسيادته وكيونته . وبالمقابل، لا نستطيع ان نقبل ان يتحصن اي طرف خلف الاعتبارات القانونية والسيادة الوطنية للتصل من التزاماته. كما ينبغي في هذا الإطار الاستفادة من هيئات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والخبراء الذين يعملون بحيادية واستقلالية.

السيد الرئيس ..

لقد مثل تشكيل مجلس حقوق الإنسان خطوة هامة في مجال الإصلاح الذي بدأته الأمم المتحدة لغاية تفعيل منظومة حقوق الإنسان، كما مثل هذا التشكيل خطوة نحو تأصيل وتأكيد فكرة عالمية حقوق الإنسان باعتبارها أحد أعمدة منظمة الأمم المتحدة .

وقد ساهم الأردن في عملية البناء المؤسسي ودعم الجهود لتحقيق التوافق الدولي لإنتاج آلية فعالة تتخطى النواقص والهفوات التي شابته عمل منظومة حقوق

الإنسان في السابق، وتؤسس لعمل مشترك في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة والقيم النبيلة التي نسعى إليها جميعا بوصفها أهدافا وقيما تكتسب الصفة العالمية. إن الشفافية تعزز الثقة بين الأطراف المشاركة في بناء الصرح الجديد لنظام حقوق الإنسان لكنها وحدها ليست كافية. كما أن محاولة هندسة وتكييف عملية أو سيرورة التفاوض والمشاورات المتعددة الأطراف قد تسهل التوافق في بعض المواقف وفي ظروف محددة، لكنهما لا يشكلان بديلاً عن توفر الإرادة والثقة معاً لمواجهة العقبات والقضايا التي تعترض مسيرة حقوق الإنسان. إن المنطلق الأساسي لنجاح جهودنا هو ان يتخلى كل طرف عن محاولة استغلال نقاط ضعف الطرف الآخر.

إننا ندرك أن مجلس حقوق الإنسان هو هيئة للدول وبهذه الصفة لا يمكن إلا أن يكون هيئة سياسية ولكن يجب أن نتوصل إلى القناعة بأن حقوق الإنسان هي ملكية إنسانية وتراث عالمي واحترامها وحمايتها بشكل صحيح هو مطلب للجميع.

ولقد ساهم وفد بلادي و عبر مجموعة العمل المشكلة وفق الفقرة السادسة من قرار الجمعية العامة المنشئ لمجلس حقوق الإنسان في تسهيل العمل بشأن إحدى آليات حقوق الإنسان التي ستحل محل اللجنة الفرعية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

ونأمل أن يتحقق التوافق بين أعضاء المجلس على الإصلاحات التي عهد بها إليه خلال العام الأول من تشكيله، والتي ستمثل أدوات عمل المجلس خلال السنوات الخمس القادمة قبل إجراء الجمعية العامة مراجعتها لأعماله.

إن نجاح المجلس في تحقيق التوافق على اصلاح مختلف آليات عمله سيمثل الرسالة الصحيحة لكل من يراقب عمل المجلس من الخارج. كما أن الإجتهداد حول دور مختلف الأطراف المعنية بمنظومة حقوق الإنسان، لاسيما الدول ومنظمات المجتمع المدني والخبراء المستقلين، يجب ألا يتحول إلى محاور خلاف بين الأعضاء.

السيد الرئيس ..

إن حقوق الإنسان وصونها قيمة مجتمعية أردنية أصيلة تلازمت مع فهم القيادة السياسية الأردنية حيث عبرت القيادة الهاشمية عن هذا بشعار " الإنسان أغلى ما نملك" لتكون قيمة الإنسان وحماية حقوقه وحرياته محور مساعي الدولة التي تضمن لمواطنيها من خلال سلطة القانون ومؤسسات المجتمع المدني المستقلة والفاعلة حرية التعبير عبر صحافة مستقلة وقوانين ناظمة لإيقاع الحياة السياسية.

وكي يستمر الأردن في تعزيز واقع حقوق الإنسان لمواطنيه والمقيمين على ارضه، تم إنشاء المركز الوطني لحقوق الإنسان كمركز مستقل يضطلع بمهمة مراقبة وحماية وتعزيز حقوق الإنسان واستقبال شكاوى الأفراد. ويؤسس المركز لعلاقة تعاون وثيقة مع مختلف المنظمات الأهلية وغير الحكومية والمعنيين بحقوق الإنسان. كما يقدم المركز تقريرا سنويا عن حالة حقوق الإنسان في الأردن يتم التعامل معه

بجدية كاملة وترجمة توصياته إلى واقع عملي ومن أبرز ما تم بهذا الخصوص إغلاق مركز تأهيل الجفر، وتحسين أوضاع نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بشكل عام.

وفي سياق تعزيز الأردن للإطار التشريعي والمؤسسي والرقابي الناظم لحقوق الإنسان، تم إعداد مشروع قانون ديوان المظالم والمؤمل استكمال مراحل الدستورية في المستقبل القريب. بالإضافة إلى ذلك، يناقش البرلمان حالياً مشروع قانون جديد للبلديات يخصص ٢٠% من المقاعد للمرأة وبما يكفل مشاركة أكبر لها في الإدارة المحلية.

ويواصل الأردن العمل على توسيع قاعدة الحماية للفئات المستضعفة في المجتمع من النساء والأطفال والأشخاص المعوقين، وفي هذا السياق، جرى سن عدد من التشريعات والقوانين وإنشاء مراكز عناية وتأهيل ضحايا العنف والإستغلال بكافة أشكاله. علاوة على ذلك، وانطلاقاً من الدور الهام الذي سيحققه العمل باتفاقية حقوق الأشخاص المعوقين قرر الأردن التوقيع على هذه الإتفاقية ويدعو جميع الدول إلى المبادرة بذلك.

كما يتم تأهيل كافة الجهات التنفيذية والقضائية ذات الصلة، وتطوير مفهوم الوعي في المجتمع والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني بما يخدم قضايا حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وعلى أية حال، يؤمن الأردن بأن ما حققه في مجال تنمية حقوق الإنسان يشكل جزءاً من مسيرة متواصلة في هذا المجال، وسيعمل في إطار مؤسساته العامة

والخاصة للتحسين المستمر في بيئة حقوق الإنسان لديه. وتفعيلاً لسياسة الانفتاح هذه، عزز الأردن تعاونه مع منظومة حقوق الإنسان من خلال عدة أوجه منها توجيه دعوة مفتوحة لجميع المقررين الخاصين لزيارة الأردن والإطلاع على أوضاع حقوق الإنسان، وبما يحقق بناء نهج تعاوني بين الأردن وآلية المراقبة الدولية. كل ذلك يتم في سياق إيماننا بالمسؤولية الأخلاقية الجماعية تجاه قيم حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، وانطلاقاً من حرصه على التعامل باكبر قدر من الشفافية، استقبل الأردن مؤخراً المقرر الخاص المعني بالتعذيب وقدم له كافة التسهيلات اللازمة لزيارته. و يرى الأردن أن الزيارة بحد ذاتها خطوة هامة في تعزيز التعاون مع آليات حقوق الإنسان؛ فالالتزام بمبادئ حقوق الإنسان و الخضوع للرقابة، لا التهرب منها و الإلتفاف عليها، يشكل تحصيناً للاستقرار ودعماً للتنمية.

السيد الرئيس..

تواجه منطقتنا اليوم تحديات غاية في الصعوبة ترتبط بعوامل متعددة أهمها: الحروب، غياب السلام، تعثر جهود التنمية الشاملة، وقضايا الفقر والإرهاب. وهذه جميعها تشكل بيئة ضاغطة على حقوق الإنسان. فهي تهدد استقرار الدول مثلما تستنزف قدرات المجتمع المدني. لكن هذا الواقع السلبي يجب ألا يشكل ذريعة أو مبرراً لعدم الوفاء بمسؤوليتنا إزاء حقوق الإنسان، بل ينبغي أن يحفزنا أكثر على

التمسك بمبادئ حقوق الإنسان والسعي إلى تكريسها على أرض الواقع من خلال التربية والتعليم والعمل على إضفاء مزيد من الفاعلية على آلياتها كعلامة من علامات التقدم وبقاء الأمل بأن يكون مستقبل شعوبنا والبشرية قاطبة أفضل من حاضرها. وبالرغم من أن الإرهاب قد فرض تحديات جديدة، إلا أن علينا التعامل معها بتوازن غير مغل بحيث نحافظ على الحقوق الأساسية للإنسان دون الإنتقاص منها، ونعمل على صون أمن مجتمعاتنا من جهة أخرى، ونقدر في هذا الصدد الدور الهام الذي يضطلع به المقرر الخاص بحقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب في العمل على إيجاد هذا التوازن.

السيد الرئيس...

إن تطوير البناء المؤسسي الدولي والوطني في مجال حقوق الإنسان مسؤولية مشتركة نتحمل جميعاً عبء النهوض بها لما في ذلك من خير لحاضرنا ومستقبل الأجيال القادمة، وسيبقى الأردن داعماً لهذا الجهد النبيل بإرادة سياسية ثابتة وقوية.

شكراً سيدي الرئيس